التقاريـــــر

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه قضايا الشرق الأوسط فى عهد "ماكرون"

محمد فوزى
مستشار مصر الإعلامى السابق بالكويت

فاز السياسي الصاعد المنتمي إلى تيار يسار الوسط إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وتسلم رسمياً مقاليد الرئاسة منتصف مايو ٢٠١٧ ليصبح الرئيس الخامس والعشرين للجمهورية الفرنسية وأصغر رئيس منتخب، عقب هذا الفوز ساد ارتياح كبير العواصم الغربية، نظراً لاختيار باريس مستقبلا "أوروبيا" واصطفّاف النخبة السياسية الفرنسية والأوروبية وراءه خوفاً من هواجس يمينية متطرفة كانت مسيطرة على المشهد قبل هزيمة منافسته زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، ما جعل الكثيرين يعتبرون أن مجيئه يعد انتصاراً للاعتدال ولقيم الإتحاد الأوروبي، وضربة لليمين المتطرف، كما أحدث فوز "ماكرون" زلزالاً سياسياً إيذاناً بحقبة جديدة قد تعيد تشكيل المشهد السياسي الفرنسي، سواء من ناحية سقوط القوى التقليدية في ظل تأرجح المنظومة السياسية من اليسار الاشتراكي واليمين الجمهوري أو الفراغ في الساحة السياسية أو توجهات الناخب الفرنسي، لذلك برز الاهتمام برصد ملامح السياسة الخارجية لفرنسا في عهد الرئيس الوسطي الجديد، وخاصة ما يتعلق بسياسة فرنسا الخارجية تجاه القضايا العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

يقدم هذا التقرير محاولة لاستكشاف وفهم ملامح السياسات الفرنسية في أجندة الرئيس ماكرون فيما يتعلق بملفات وقضايا الشرق الأوسط، مع تسليط الضوء على لقضايا العربية

الساخنة والمطروحة بقوة تفاعلاتها على الساحة الدولية، وأبرزها: قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية وملف تسوية النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي المُزمن، وقضية محاربة الإرهاب في ضوء تصاعد التهديدات الإرهابية داخل الأراضي الفرنسية، والأزمة السورية المحتدمة بأبعادها الإقليمية المختلفة، والعلاقات الفرنسية بدول المغرب العربي والوضع الراهن في ليبيا وارتباطه بملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وعلاقة فرنسا بملف الخليج العربي، وإيران.

وللوقوف على الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون يتعين الاقتراب من المحددات الأساسية التي تحكم توجهات القيادة الفرنسية الجديدة خلال الخمس سنوات المقبلة، ثم استعراض مواقفه إزاء أهم قضايا المنطقة.

أولاً : محددات السياسة الفرنسية تجاه قضايا الشرق الأوسط:

هناك ثوابت فى سياسة فرنسا الخارجية إزاء قضايا الشرق الأوسط لا تكاد تشهد تغييرات جذرية، ما عدا تعديلات بسيطة تعزى للتوجهات والانتماءات الحزبية للرئيس المُنتخب، تعود إلى عهد الزعيم الفرنسي شارل ديجول حيث أولت فرنسا دوماً منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي اهتماماً خاصاً استناداً لاعتبارات تاريخية وجغرافية وثقافية واقتصادية، تتملت مبادئها ودعائمها الأساسية في:

- خلق حوار بين الجانبين العربى والفرنسي يقوم على المساواة والاحترام المتبادل لحقوق الإنسان والعدالة والحرية والتفاهم بين الطرفين.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الحفاظ على حريتها وحماية استقلالها وأمنها باعتبار هذا الحق مبدأ أصلي يجب تطبيقه على كل الشعوب دون استثناء.
- مساندة المطالب المشروعة للشعوب العربية مع تأييد قضاياها العادلة، ودعم جامعة الدول العربية وكل التجمعات الإقليمية من المشرق إلى المغرب.
- مساندة الدول العربية لكي يتحقق السلام والأمن وذلك بالقضاء على الحركات المتطرفة والإرهابية ودعم الحكومات المعتدلة والشرعية.

وتشير التقديرات والمعطيات إلى إدراك "ماكرون" لحساسية المرحلة المقبلة في منطقة الشرق الأوسط وسعيه عبر سياساته الخارجية إلى تبني توجهات قد تبدو جديدة أو

بالأحرى متجددة، تعززها أغلبية برلمانية متوقعة لحزبه "فرنسا للأمام" بالتوازي مع الاستعانة بالشخصيات ذات الخبرة السياسة المؤهلة للتعامل مع الملفات والقضايا الدولية المتأزمة، وتتمثل أُطر تلك التوجهات في الآتي:

١. محاولة استعادة دور فرنسا كقوة عالمية مؤثرة:

يتبنى الرئيس ماكرون توجهاً يدعو لإعطاء فرنسا دوراً هاماً على المسرح الدولي، وفي القلب منه القضايا ذات البعد الإقليمي في المنطقة العربية والشرق الأوسط – خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بحيث يعزز مركز فرنسا داخل مجلس الأمن الدولي لأنها ستتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وسيكون لمواقفها بالطبع أثراً مختلفاً – استكمالاً للسياسات الفرنسية المتوازنة نوعاً ما والتي تحاول أن تنتهجها في قضايا النزاعات والأزمات التي تعصف بالمنطقة – إلا أن ثمة عقبات موضوعية عديدة قد تمثل عائقاً يحول دون استقلالية القرار الفرنسي وبلورة سياسة عربية متفردة تجعلها تُغرد خارج السرب الأوروبي، أهمها:

- ارتباط فرنسا بالتوجهات العامة والحاكمة للمنظومة الأوروبية واضطرارها إلى الأخذ بسياسات أوروبية مشتركة ليست هي الوحيدة صاحبة القرار فيها، فلا يمكن لفرنسا أن تتحرك خارج الظروف الأوروبية الحالية، لا سيما بعد مغادرة بريطانيا مؤخرا اتحاد "القارة العجوز" وتغوّل الاقتصاد الألماني داخل نفس الهيكل، فبين طرفي النقيض هذين يوجد هامش المناورة الفرنسي، أي بين الحفاظ على الانتماء الأوروبي – الذي يمد فرنسا بقوتها القارية– والقدرة على مجابهة العملاق الاقتصادي والصناعي الألماني.
- ارتباطها بالحليف الأمريكي، وفي هذا السياق لا يمكن لهامش الممارسة السياسية الفرنسية – مهما توسّع – أن يتحرك خارج النطاق الأطلسي، خاصة في ظل رئاسة "ترامب" للولايات المتحدة، ومن ثم نجد أن محاولة الحفاظ على الانتماء الفرنسي أوروبياً من جهة، والإبقاء على روابط موضوعية ثابتة مع واشنطن من جهة أخرى في ظل مراعاة ضرورة البقاء في صف الحليف الأمريكي، تعتبر هي أعقد المعادلات التي يتعين على الرئيس الفرنسي الجديد عمل مقاربات سياسية في إدارته للملفات الخارجية والدولية ذات الاهتمام المشترك دون مغامرة لفك شفرتها.

- خبرة "ماكرون" المحدودة في مجال العلاقات الدولية، حسب معارضيه، ولذلك أحاط نفسه بنخبة من الدبلوماسيين الفرنسيين المخضرمين، للاستعانة بهم في فهم طبيعة الأزمات الدولية خاصة تلك الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

٢. الاهتمام بمكافحة الإرهاب كأولوية القصوى:

من المؤكد أن الحرب على الإرهاب تمثا أولوية قصوى فى أجندة "ماكرون" خاصة بعد الهجمات التى طالت قلب باريس وهددت أمن البلاد خلال عامي (٢٠١٥-٢٠١٦)، وقد وعد ماكرون بمواجهة الإرهاب من خلال منظومة متكاملة تخص الداخل والخارج وتهتم بمحاور أمنية، عسكرية وسياسية واجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل حاسم لتقويض ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية خاصة عبر ليبيا باتجاه أوروبا نظراً لما تجليه من عناصر إرهابية غير معلومة.

٣. وضع مصالح فرنسا الاقتصادية في صدر الأولويات:

لا تنحصر سياسات ماكرون فى حيز السياسة الخارجية فقط وإنما تتأثر أيضا وبقوة بعناصر الاقتصاد والتجارة والجغرافيا السياسية والإستراتيجية وسياسة الطاقة، وتحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية، مرتبة مهمة كعامل مؤثر ومحدد لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية، بما فيها سياسة مكافحة الإرهاب، ولعل هذا ما يفسر اعتزام "ماكرون" التزام سياسة يغلب عليها "التوازن" في قضايا النزاعات التي تمزق الشرق الأوسط، مع الوضع في الاعتبار المصالح الفرنسية "أولاً" في العلاقات مع تلك الدول وتتجلى معالم تلك النظرية في مسار العلاقات الفرنسية مع دول منطقة الخليج العربي.

ثانياً: ملامح سياسة فرنسا الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

١ - قضية مكافحة الإرهاب:

اتجهت فرنسا لتفعيل سياسات مواجهة الإرهاب في ضوء تصاعد التهديدات الإرهابية داخل أراضيها بعد هجمات باريس الإرهابية في ٢٠١٥، وتبنت سياسات تسعى بكل قوة لمواجهة خطر "المقاتلون الأجانب" أو العائدين من مناطق الصراع – خصوصاً العراق وسوريا – إلي أوروبا، باعتبارها أحد أبرز المخاوف الأمنية في فرنسا وأوروبا عموماً لعدة سنوات قادمة، وقد وعد الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون بأن تكون بلاده في

الصفوف الأولى لمحاربة الإرهاب على أرضها وفي التحرك الدولي على حد سواء، مع التعهد بمواصلة فرنسا التزامها الدولي بالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، ويشار إلى انتشار نحو ١٢٠٠ جندي فرنسي في الشرق الأوسط في إطار مكافحة الإرهاب.

وبشأن موقفه من تنظيم "الاخوان" الإرهابي، من المرجح ألا يخالف "ماكرون" نهج الحكومة الفرنسية السابقة وألا يذهب بعيداً في الحرب على "الإخوان"، بل سيستمر في الفصل بين الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية ومنها "الإخوان" و"النهضة" و"العدالة والتنمية"، وبين الحركات المسلحة الأخرى، التي تصنفها باريس في خانة الإرهاب.

وقد مثل ملف "الحرب على الإرهاب" أولوية لفرنسا في قمة الناتو التي انعقدت في ٢٥ مايو ٢٠١٧ في بروكسل، فيما تصدر جدول أعمال المشاركة الأولى للرئيس ماكرون في المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠١٧، وفي الوقت نفسه، يضع "ماكرون" ملف إنشاء "قوة عمل" طبقا لمفهوم (٢٤/٧) والذي يعني "العمل دون توقف على مدار السنة" لمكافحة تنظيم "داعش" وتنسيق العمليات الفرنسية في العراق وسوريا مع الحلفاء الدوليين، في صدر أولوياته الرئاسية، كما وعد أيضًا بتجنيد ١٠ آلاف عنصر شرطة جديد، مع الإسراع بعقد اجتماع لمجلس الدفاع وإنشاء خلية تنسيق في الشئون الاستخبارية بين مختلف الأجهزة ويعولِ "ماكرون" على هذه الخلية الرئاسية لتكون بمثابة رأس الحربة في مواجهة التهديدات الإرهابية التي يمثِّلها تنظيم الدولة للمصالح الفرنسية في الداخل والخارج.

النظرة إلى الإسلام:

ارتبطت مسألة النظرة إلى الإسلام فى الدول الغربية بدرجة كبيرة بملف مكافحة الإرهاب، فقد تزامنت موجات "الإسلاموفوبيا" والحركات العدائية ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا مع ترويج الإرهاب لصورة مسيئة هناك، وقد احتل هذا الملف أولوية بارزة في أجندة الرئيس ماكرون، ورغم تنامي المخاوف من تدفق موجات المهاجرين واللاجئين وما قد تحويه من مخاطر إرهابية إلى أوروبا، إلا أن رؤية ماكرون تجاه "الإسلام" تقترب

إلى حد بعيد من النظرة الموضوعية التي تبناها السياسيين المعتدلين بعد الهجمات الإرهابية التي استهدفت العاصمة الفرنسية عام ٢٠١٥، والتي تؤكد على أنه "لا علاقة للإسلام بالعمليات الإرهابية"، ويعتبر "ماكرون" في رؤيته لملف مكافحة الإرهاب أن هناك عدواً مشتركاً واحداً وهو تنظيم "داعش" الإرهابي، لكن "التنظيم" ليس "الإسلام"، مُشددًا على تساوي مكانة جميع الأديان في المجتمع الفرنسي.

وقد تعهد ماكرون بأن يجعل من قضية "مكافحة الإرهاب" في صدر أولوياته، مع استبعاد ما وصفه بالسياسات الرمزية، مثل سحب الجنسية الفرنسية من المتورطين في أعمال إرهابية من ذوي الجنسية المزدوجة، وهي سياسات قال إنها ستقسم البلاد، خاصة وأنه كان قد صرح، خلال حملته الانتخابية، أنه لن يقبل أبدًا أن يوسم الناس بناء على دينهم أو معتقداتهم، كما أنه يرفض أي تعصب على أسس دينية.

وفي قراءتها لمسار الانتخابات التشريعية الفرنسية في جولتها الثانية في ١٨ يونية ٢٠١٧، رأت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية إنه مع فوز حزب "إيمانويل ماكرون" "إلى الأمام" وانخفاض فرص الأحزاب الفرنسية التقليدية واليمين المتطرف، فإنه من المرتقب تراجع التيارات اليمينية واليمينية المتطرفة عن الساحة البرلمانية وفقدهم أي أمل لهم بمعارضة قوية لـ "ماكرون" وحكومته، رجحت الصحيفة تمرير سياسة مؤيدة لدمج "المسلمين" وباقي الأقليات من أصول أجنبية في البرلمان والمناصب الحكومية في العامين القادمين.

٢- ملف تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي:

ترتكز ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية إزاء القضية الفلسطينية على مفهوم حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب فى سلام، حيث يوجد في فرنسا قواسم مشتركة بين السياسيين وثوابت "ديجولية" في هذا الصدد، يؤمن "ماكرون" بحل الدولتين وفق الشرعية الدولية، ومع أنه يبدي تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، وكان حريصاً على أن يجتمع بالرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته لباريس فى يوليو ٢٠١٧، إلا أنه يرى أن الإعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية، وفق ما طالب به البرلمان الفرنسي قبل عامين، ووفق ما وعدت به الحكومة الفرنسية السابقة، يزيد من حدة التوتر وعدم

الاستقرار ولن يكون مجدياً، كما أنه سيسحب من فرنسا ورقة مهمة تلعبها لصالح الاستقرار في المنطقة.

ملف الاستيطان : مقابل حذره إزاء الاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية، يتبنى "ماكرون" توجهاً يندد بتوسع الاستيطان الإسرائيلي، وبالسياسة التي يسير عليها بنيامين نتنياهو التي اعتبرها "مخالفة للقوانين الدولية"، خلافاً للرئيس السابق "فرانسوا هولاند" الذي طالما أعرب عن تفهمه للمبررات الإسرائيلية تجاه سياستها في الأراضي المحتلة ليعكس بذلك علاقة فرنسا المقربة من إسرائيل.

العلاقة مع إسرائيل : على الرغم من تمسك "ماكرون" بحل الدولتين، باعتباره الطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا أنه إنه يرفض ممارسة ضغوط فعالة على إسرائيل، مُعتبراً أن شعار "مقاطعة إسرائيل" قد تم حسمه داخلياً فى فرنسا، وليست هناك عودة إلى الوراء، حيث سبق وأن صدر فى عام ٢٠١٥ حكم قضائى بتجريم شعار "مقاطعة إسرائيل" قانونياً.

وفي تل ابيب اعتبرت الدوائر السياسية الإسرائيلية أن فوز "ماكرون" برئاسة فرنسا أمر "جيد" لإسرائيل، وفق صحيفة "جورزاليم بوست" التي قالت: إن فترة حكم الرئيس السابق "هولاند" شهدت تهديدات من جانب فرنسا بالاعتراف بدولة فلسطين حال استمرار تجميد محادثات السلام، كما أنها قدمت عملية أحادية الجانب لتهيئة الظروف للمحادثات، التي طالما خشيت إسرائيل أن تخلق شروطًا جديدة لفهم الصراع، من شأنها أن تعزز الدعوة إلى حل الدولتين على حدود ٤ يونيه ١٩٦٧، في حين أكد "ماكرون" إنه يعارض الاعتراف أُحادي الجانب بدولة فلسطين، ويُفضّل أن يحدث ذلك كنتيجة نهائية للسلام.

لقد كان الحذر دائما عنوان التناول الفرنسى للقضية الفلسطينية، فعلى الرغم من التركيز فى الأعوام الأخيرة على إحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى والتمسك بحل الدولتين كأساس لعملية السلام فإن ضغوطاً من الولايات المتحدة أو إسرائيل "تعرقل" حتى الآن ذهاب فرنسا لما هو أبعد من مرحلة "محاولات إحياء عملية السلام".

٣- ملف الأزمة السورية:

بقراءة أطروحات "ماكرون" فيما يتعلق بالصراع السوري يبدو أنه لا يتمسك بالتوجه الداعي إلى رحيل "الأسد"، ويرى أنه من الخطأ المطالبة برحيل "الأسد" فوراً، باعتباره هدفاً لم يتحقق فى السنوات السابقة من جهة، ومن شأنه أن يشق جبهة محاربة الإرهاب من جهة أخرى، ومن ثم فإن أولوية "ماكرون" في سوريا تتركز في القضاء على تنظيم "داعش"، على أن تأتى تنحية "الأسد" عبر عملية انتقال سياسي في إطار حل سلمي لسوريا ديموقراطية تحكمها حكومة انتقالية تشارك فيها جميع الاطراف السورية، لكنه في المقابل يدعو إلى مثول "الأسد" أمام محكمة جرائم الحرب الدولية، كما يطالب الأمم المتحدة بالتدخل لدواع إنسانية، فيما يعتبر أن أي حل لإعادة إعمار سوريا يتطلب تدخلاً دولياً يجب على القوى الغربية أن تكون أساسية داخله.

كما يبدي "ماكرون" حذره الشديد بشأن التدخل العسكري في سوريا كحل للأزمة، ويدعو إلى الحوار والتفاوض بمشاركة دولية واسعة وبإشراف الأمم المتحدة، للوصول إلى حلول توافقية من شأنها التمهيد لانتقال سياسي في سوريا، ويعتمد على منطق الأولويات في المسألة السورية، حيث يعتبر– كما نقلت عنه صحيفة "لوموند" الفرنسية – أن "العدو الأول لفرنسا هو "داعش" والتنظيمات الإرهابية الأخرى، لكن للشعب السوري عدو واحد، وهو الأسد".

ووفق رؤية بعض الخبراء فإن التحدي الأكبر هو هل بإمكان "ماكرون" النجاح من خلال مجلس الأمن الدولي في فرض نفسه والموقف الفرنسي على السياستين الأمريكية والروسية اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية.

وخلال لقائه مع نظيره الروسى بوتين، في أول لقاء ثنائي بينهما في ٢٩ مايو ٢٠١٧، شدد الرئيس الفرنسي ماكرون على أن أي استخدام للأسلحة الكيماوية في سوريا يمثل "خطا أحمراً يستوجب رداً فوريا" من جانب بلاده، ودعا "ماكرون" إلى التعاون بشأن الصراع السوري، وأنه يجب أن تكون الأولوية المشتركة لكليهما هي التوصل إلى خريطة سياسية للصراع في سوريا بهدف محاربة خطر الإرهاب، وبالتوازي أكد خلال لقائه بوفد من المعارضة السورية دعمه للمعارضة توصلاً إلى انتقال سياسي في سوريا.

ويلاحظ أيضاً أن كلاً من فرنسا وروسيا يدعمان جانبين متعارضين، لكنهما اتفقا على ضرورة القضاء على الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة "إرهابية"، ولا سيما تنظيم "داعش" المتطرف.

جدير بالذكر أن باريس منخرطة حالياً في الحرب ضد تنظيم "داعش"، في سوريا وسبق لها إرسال حاملة الطائرات شارل ديجول لضرب أهداف لهذا التنظيم في الرقة، إضافة إلى الدعم اللوجستي والعسكري، الذي تقدمه للقوى المحلية المقاتلة ضد "داعش"، وتدعم فرنسا التحالف العربي السني والكردي الذي يعارض الرئيس السوري، بشار الأسد، المدعوم عسكرياً من جانب روسيا وإيران.

ويطالب ماكرون بـ "خريطة طريق" للخروج من الحرب في سوريا، ويعتبر أن دور فرنسا وأوروبا، بما أنهما متضررتان" مما يحدث في هذا البلد، سواء على مستوى العمليات الإرهابية أو الهجرة الكثيفة، هو بلورة مثل هذه الخريطة، والدفع نحو تنفيذها.

ويرى المراقبون للانتخابات الرئاسية الفرنسية فيما يخص الشأن السوري أن فرنسا هي إحدى الدول الخمس الكبرى التي تحتكر حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، وهي من الدول الأساسية المؤسسة للاتحاد الأوروبي بالشراكة التاريخية لهذا الاتحاد مع ألمانيا، وبالتالي فإن الموقف الفرنسي الذي سيتبعه ماكرون يمثل ثقلاً جديداً يوثر آليا على قرارات مجلس الأمن كما مواقف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

٤ - قضايا دول المغرب العربي

تعد منطقة شمال أفريقيا بؤرة اهتمام أساسية في سياسة فرنسا الخارجية، لاعتبارات تاريخية وسياسية، والتحدي القائم في هذه المنطقة، يتعلق بمئات الآلاف من اللاجئين الناظرين إلى أوروبا كوجهة للهجرة غير الشرعية، وهناك مؤشر واضح وبارز لعلاقات فرنسية جيدة وأكثر اعتدالاً مع دول المغرب العربى في عهد "ماكرون" لا تقوم على "الوصاية"، بل على "الاعتراف المتبادل"، وخاصة مع الجزائر إذ يريد "ماكرون" إنهاء النزاع التاريخي مع الجزائر، وسط توقعات أن تشهد علاقات فرنسا مع الجزائر تغييراً حقيقياً، وقد عكست تصريحات "ماكرون" خلال الحملة الانتخابية نيته فتح صفحة جديدة مع دول المغرب العربي التي استعمرتها فرنسا عقودًا طويلة.

وتولد هذا التوقع من نتائج الزيارة التى قام بها "ماكرون" أثناء حملته الإنتخابية لكل من الجزائر وتونس حيث أبدى رغبة فى إنهاء النزاع التاريخى مع الجزائر، ما يُنبئ بالتقارب، إذ فاجأ موقف "ماكرون" الرأى العام الفرنسى بل والجزائرى أيضا، وصرح بأن "فرنسا ارتكبت جرائم ضد الإنسانية خلال احتلالها للجزائر"، ليصبح أول سياسى فرنسى بارز يقدم هذا الإعتراف الجرئ، وهو ما أثار قبل الانتخابات جدلاً واسعاً فى فرنسا، وقد وعد بمشاركة أمنية واقتصادية أكثر صلابة بين الدولتين.

وبالنسبة للعلاقات الفرنسية – المغربية، تسود توقعات بحدوث تقارب فرنسى – مغربى خاصة بعد الزيارة التى قام بها ماكرون للمغرب فى يونيه ٢٠١٧ وعودة مسار العلاقات المغربية الفرنسية إلى مسارها الطبيعي، بعد الغيوم التي لبدت سماء العلاقات بين البلدين، خلال ولاية "هولاند".

وفي تونس يرتقب أن يتجه "ماكرون" للحفاظ على استقرارها بغية التقليل من مخاطر تعرضها لتدفقات اللاجئين والهجرة غير المشروعة والإرهاب.

الأزمة في ليبيا

يمتلك "ماكرون" رؤية إيجابية تجاه إدارة الأزمة الليبية، إذ يدعو إلى ضرورة دعم المؤسسات الليبية وخاصة الجيش، إنطلاقاً من أولوية مكافحة الإرهاب ووقف تدفقات الهجرة غير المشروعة من ليبيا عبر المتوسط إلى أوروبا، وإن كانت باريس ستتمسك بالعمل تحت مظلة دولية تلافياً لتحميلها بأعباء أو خسائر التدخل المباشر الموسع فى ملف ليبيا، ويعتبر ملف الهجرة غير المشروعة التحدي الأخطر لماكرون لارتباطه بملف الإرهاب، حيث يُعتقد أن ليبيا على وجه الخصوص تشهد تدفقاً عشوائياً للعناصر الإرهابية من عموم أفريقيا والعالم العربي، ليتجه أغلبهم إلى أوروبا.

وبوجه عام فقد أبدت الجالية المغاربية، التي تشكل الأغلبية الساحقة من المهاجرين في فرنسا، تفاؤلاً بعد فوز إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، خاصة وأنه وعد بجعل فرنسا لكل الفرنسيين بكامل أطيافهم.

٥ - دول الخليج العربي وإيران:

خلال حملته الانتخابية تعهد ماكرون بانتهاج سياسة قد تميل إلى التشدد مع بعض دول الخليج العربي، على خلفية تصريحاته بأنه: "كان هناك كثير من التساهل مع قطر

والسعودية، وخصوصاً خلال ولاية الرئيس الأسبق نيكولاي ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وتأكيده أنه ستكون لديه مطالب كثيرة إزاء الدوحة والرياض في مجال السياسة الدولية، ومن أجل أن تكون هناك شفافية جديدة بما يتعلق بالتمويل، أو الأعمال التي يمكنهما القيام بها تجاه المجموعات الإرهابية التي اعتبرها عدوة لبلاده"، موضحاً أنه في بعض الأحيان، ما يقف عائقاً هو أنها تمويلات خاصة وليست من النظام، لكنه شدد على أنه سيطلب من الأنظمة القائمة أن تضمن وقف هذه التمويلات، إلا أن المصالح الاقتصادية الفرنسية تعتبر عاملاً مؤثراً بشكل كبير في صياغة وتنفيذ سياساته إزاء دول منطقة الخليج العربي وكذلك تعاطيه مع الملف الإيراني.

الموقف الفرنسي من إيران:

يبدو ملف العلاقات الفرنسية مع إيران أكثر المسائل الشائكة في أجندة "ماكرون" الخارجية، حيث تؤشر سياساته وتوجهاته الحذرة تجاه ايران، والاتفاق النووي الذي شاركت فيه فرنسا، والذى حرص "ماكرون" على عدم الخوض فيها أثناء حملته الانتخابية، إلى أنه سيتبع سياسة أكثر توازناً مع طهران بعيداً عن إثارة التوتر، وعدم التدخل فى مواقفها مع الدول العربية بما فى ذلك دول الخليج العربى، لينصب اهتمامه على مصلحة بلاده في المقام الأول، وذلك على خلفية دعوته إلى اتباع سياسة أكثر توازناً مع الملف الإيراني، حيث تمثل إيران سوقاً واعدة لفرنسا ومنتجاتها إلى جانب كونها مصدراً هاماً للطاقة وقوة إقليمية فى منطقة الخليج تحديدا وفاعلا مؤثرا على المستويين السياسى والعسكرى فى العراق ولبنان وسوريا حيث يتواجد نشاط عسكرى وسياسى فرنسى للمحافظة على مصالح فرنسا فى المنطقة وحماية قلب فرنسا من الإرهاب الذى طال أراضيها.

أزمة مجلس التعاون الخليجي مع قطر:

بشأن تطورات أزمة دول مجلس التعاون الخليجي الأخيرة والمقاطعة الدبلوماسية الخليجية لقطر لاتهامها بدعم الإرهاب، أكد "ماكرون" موقفه الداعم للحوار كأساس للحل بين دول المجلس، وشدّد على أهمية الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج العربي

وكان قد وعد سابقاً بأن ينهي الاتفاقات التي "تخدم" مصلحة قطر في فرنسا في حال انتخابه رئيساً.

ومن المرجح أن ينتهج الرئيس الفرنسي ماكرون سياسة أكثر "برودا" في التعامل مع دول الخليج من الرئيس السابق هولاند، ويحافظ على مسافة متساوية معها ومع إيران، لكنه في نفس الوقت يدرك أهمية الاستثمارات الاقتصادية المشتركة بين فرنسا ودول الخليج وهو ما سيدفعه لخلق علاقة مصالح متبادلة على ضوء علاقة فرنسا الخاصة مع الدول الجيران في منطقة الخليج العربي وضعاً في الإعتبار أنه يوجد لباريس قواعد عسكرية في بعضها، بالإضافة إلى التدفقات المالية الكبيرة لإستثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية التى تستثمر أيضا فى فرنسا.

خاتمة:

على الرغم من أن أفكار "ماكرون" بشأن السياسة الخارجية بدت غير ساطعة الوضوح والحسم بالنظر إلى أنه لم يتحدث عنها كثيراً إبان حملته الانتخابية، فإن غالبية التقديرات تشير إلى أن "ميوله الأطلسية" يتوقع معها أنه سينتهج سياسة أكثر أوروبية خلال بلورة سياسته الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط وملفاتها الصعبة، وإن كانت خطوطها العامة وتوجهاتها الرئيسية وفقاً للمعطيات على أرض الواقع لن تختلف كثيراً عن سلفه، حيث تتسم سياسة "ماكرون" بالحذر الشديد في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية رغم تركيزه على إحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما يترقب أن يكون "ماكرون" أكثر تركيزاً وحرصاً على المشاركة العسكرية في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، في حين أنه ينتظر أن تتبلور سياسة فرنسية جديدة لترتيب الأمور الأمنية في ليبيا، وكذلك في العلاقة مع دول المغرب العربي في اتجاه يميل للإعتدال، هذا الفارق البسيط في التوجهات السياسية سيأتي مشفوعاً بنصائح نخبة من خبراء الدبلوماسية الفرنسيين الذين قد يستعين بهم لفهم طبيعة الأزمات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن الرجل الذي يراه كثيرون "نابغة" في ميادين عدة على رأسها المال والاقتصاد، يراه البعض قليل الخبرة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.